**الجهود العربية في الدراسات المستقبلية**

**جغبلو خولة**

تعدّ الدراسات المستقبلية مدخلا مهما ولا غنى عنه في تطوير التخطيط الاستراتيجي القائم على الصور المستقبلية، حيث تؤمّن سيناريوهات ابتكارية تزيد من كفاءة وفاعلية التخطيط الاستراتيجي.. فالنظرة المستقبلية نظرة إيجابية لا تحترم القعود السلبي في انتظار الأحداث حتى تقع، وهي سمة أساسية من سمات المجتمعات الناهضة التي نبذت الخرافة، وأصبحت تعتمد في نهوضها وتقدمها على المنهج العلمي للتفكير. (1)

بعد أكثر من خمسة عقود من التطوّر شبه المستمر، أضحى التفكير العلمي في المستقبل حقلاً معرفيًا واسع الانتشار، خصوصًا بعد أن امتدّت اهتمامات حقول المعرفة الإنسانية والاجتماعية والصرف إلى استشراف مستقبل مواضيع ذات علاقة بها. وتبعًا لذلك، أضحى المجتمع، والذي يحتضن أهل الاهتمام في المستقبل، شاملاً للمؤرّخين، وعلماء الأنثروبولوجيا، والسياسة، والاجتماع، والاقتصاد، وإدارة الاعمال، والأحياء، والرياضيات... إلخ.

وقد أفضى هذا الانتشار الواسع للمستقبليين، ذوي الخلفيات الثقافية والأكاديمية المتعدّدة، إلى أن يقترن هذا الحقل المعرفي بإشكاليات متعدّدة، ولا سيما تلك التي اقترن بها تطوّره المعرفي عبر الزمان. وقد عبّرت هذه الإشكاليات عن ذاتها في تبنّي رؤى مختلفة لمفهوم المستقبل في حدّ ذاته، وكذلك للتسمية التي تستخدم للدلالة على مضمون الانشغال العلمي به.(2)

قد لا نختلف في أنّ الزمان، بأبعاده الثلاثة، الماضي والحاضر والمستقبل، يعبّر عن دورة متواصلة ومتجدّدة. أي أن الماضي يُفضي إلى الحاضر، والحاضر يتحوّل إلى مستقبل، والمستقبل يعود ليصبح حاضرًا ثمّ ماضيًا، وهكذا تستمرّ هذه الدورة في سيرورتها. فالزمان - في حقيقته- يمضي في رحلة لا تنكفئ، ولا تراوح، ولا تتوقّف. وقد لخّص المستقبلي الأميركي ويندل بيل، خصائص الزمان بقوله: "إنه مستمر، واتجاهي، ومشروط، ولا يقبل التراجع.

ويعدّ المستقبل أهمّ أبعاد دورة الزمان، ليس لأنّه سيصبح – عند حلوله – حاضرًا، ومن ثمّ يضحي

الزمان الذي سنعيش فيه فحسب، وإنّا لأنّ المستقبل هو وحده الزمان الذي يستطيع الإنسان، وهو في

الحاضر، التدخّل الواعي في عملية تشكيله. ومن هنا فإنّه يختلف عن الماضي، والذي يعجز الإنسان عنتغيير حقائقه، لأنه ببساطة لا يعود. ويُعبّ المستقبلي الفرنسي غاستون بيرجي عن اختلاف المستقبل عن الماضي بقوله: " إنّ الماضي منغلق ولكن المستقبل منفتح، الماضي هو ردّة إلى الوراء، ولكن المستقبل هو ثورة إلى الأمام".(3)

وانطلاقًا من حقيقة تعاقب أبعاد الزمان، تفيد التجربة الإنسانية أنّ الارتقاء نوعيًّا بالحاضر، وعلى وفق رؤية واعية وإرادة حرة وهادفة، يعدّ شرطًا لازمًا وأساسيًا لكلّ حركة تاريخية تؤسّس التغيير الحضاري،

ومن ثمّ المستقبل الواعد. وعليه، نرى أنّ انتفاء هذا الشرط يفضي إلى انتفاء الدور الحضاري للزمان،

وبما يؤدّي إلى بقاء المجتمع أسيرًا لمعطيات تخلّفه، ومن ثمّ خارج صناعة التاريخ، وبما يؤدّي إلى تسهيل استعمار مستقبله من لدُن قوى تسعى لتوظيف مخرجات هذه المعطيات خدمةً لمصالحها بالضرورة.(4)، حيث لا يُراد لدولةٍ نهضة إلا إذا صاغت مشروعها المتكامل للمستقبل، بعيدا عن أمزجة الأفراد والجماعات، من خلاله يتم تعريفها للعالم وتمييزها به عن غيرها. وهو من المواضيع الجوهرية التي تثيرها الساحة العربية من إشكالات في هذا الصدد...

حيث نجد خللا على مستوى التفكير السياسي والخيارات الاستراتيجية، فبدل الانتقال من المشكلات الصغرى إلى الكبرى إلى تلك الاستراتيجية المتعلقة بالمحيط الخارجي والوضع الإقليمي، يتم الغوص في أصغرها إلى حد التفاهة، وتصبح القرارات المتخذة –بشكل عام- وأحيانا على أعلى مستوى تتعلق بالمسائل الفرعية دون أن يكون ذلك ضمن رؤية شاملة ودون أن ينبثق عن مشروع وطني متكامل لكل دولة. (5)

تأسيسا على ذلك جاءت الدراسة لتتبع واقع الجهود العربية في دراسة المستقبلات العربية، وسعيها نحو تكريس ثقافة تستجيب لتحديات العالم، وتطمح لتصميم وصناعة مستقبل ينسجم وخصوصياتها.

**أولا: حتمية الإبداع كثقافة عالمية**

لطالما تمكنت أوروبا والعالم الغربي بفضل علمائها منذ القرن التاسع عشر بتجديد فكرها السياسي بما يُلائم التطور الحاصل في العالم نتيجة انتقالها من مجتمعات زراعية إلى مجتمعات صناعية، وهي الآن تسعى وبصعوبة كبيرة للتكيف مع تحولها إلى مرحلة المجتمعات ما بعد الصناعية أو ما يعرف بمجتمعات المعرفة باعتبار أنه تحول مركب بدرجة عالية... ويجري لديها نقاش فكري واسع حول طبيعة الديمقراطية وطبيعة نظام الحكم الأفضل لها... وعادت الصين إلى موروثها التاريخي الكونفوشيوسي الذي تحدث منذ القرن الخامس قبل الميلاد عن أفضلية الحكم المحلي على الحكم المركزي رغم أحادية الحزب بها، ونهلت الجمهورية الإسلامية في إيران من خبرة المسلمين السياسية لتؤسس نظامها السياسي بكيفية يصعب على التأثيرات الغربية المناوئة تحطيمه، وهي ناجحة لحد الآن في الدفاع عن نموذجها، وأعادت كل من تركيا وجنوب إفريقيا وأوغندا على سبيل المثال تشكيل نمط دولها على أسس جديدة وهي الآن تعرف الكثير من التقدم، ناهيك عن المجتمعات الفدرالية المعروفة كألمانيا والولايات المتحدة والهند... حيث تمكنت جميعها من أن تفرض نمطها السياسي الجديد وتحافظ على نفسها قوية في ظل عالم يتغير بسرعة. (6)

وحيث كانت ثقافة المجتمع عالية والنخب تلعب دورها كما في البلدان المتقدمة اقتصاديا، مازالت خلفية الخطابات السياسية والبرامج المختلفة تخضع إلى قاعدة فكرية وإلى تنظير من قبل أقطاب في الاقتصاد والفكر وعلم الاجتماع، كما هو الشأن في الولايات المتحدة الأمريكية مع ألفين توفلر، ونعوم تشومسكي، وفرانسيس فوكوياما، صموئيل هنتينغتون، حتى لا نذكر سوى هؤلاء فضلا عن مئات مراكز الفكر والجامعات التي تصنع الاستراتيجية الأمريكية في مختلف المجالات... أو في فرنسا مع "جاك أتالي" و"ادغار موران" و"برنار هنري ليفي" و"اندري غلوكسمان"...الخ، إضافة إلى كل المؤسسات التي يتبعونها أو يشرفون عليها... (7)

إن الثقافة المستقبلية وتنمية الوعي بالاستشراف والعمل على نشر وتوطين هذه الثقافة في الوطن العربي يجب أن يكون عنصرا ضمن مكونات السياسة التعليمية في مراحلها المختلفة، بدءا من التعليم الأساسي وحتى التعليم العالي، وأن تكون علوم المستقبل مقررا دراسيا يحتل الوزن نفسه الذي تحتله المقررات التقليدية.. (8)

فقد تطوّر التفكير بشأن المستقبل في البداية في الولايات المتحدة، في البدء بدافعٍ من الرئيس فرانكلين

روزفلت مع إنشاء "اللجنة الرئاسية للأبحاث بشأن الاتجاهات الاجتماعية سنة" 1933 ، ثمّ في أعقاب

الحرب العالمية الثانية بإيعازٍ من وزارة الدفاع الأميركية عن طريق إحدى المؤسّسات؛ وهي مؤسّسة

راند التي أنشئت في عام 1948 للعمل على قضايا الدفاع. وكانت حينها اهتمامات متعهّدي هذا التفكير

بالأساس ذات طابع جيوستراتيجي، كما أنها كانت تولي اهتمامًا خاصّا لاستخدامات التكنولوجيات الجديدة، وخاصّةً القنبلة الذرية، في الصراعات الدولية. وضمن مؤسّسة راند، أدّى فريقٌ مؤلّف من هيرمان كان مؤلّف العمل البديع **عن الحرب النووية-الحرارية**، وتيودور غوردون وأولاف هيلمر، دورًا رائدًا، لا سيّما في تطوير المناهج الاستشرافية "المهيكلة وفق القواعد الشكلية والاستنباطية"

)طريقة دلفي، طريقة السيناريوهات... إلخ(، والتي جرى نقلها، بداهةً عقب ذلك، إلى المجال المدني وخضعت لتحسيناتٍ متتالية.

وقد انبثق في هذه الفترة أيضًا أول الاهتمامات بتأمين موارد الكوكب الأرضي، والتي ستُتوّج بتأسيس مؤسّسة "موارد للمستقبل" Resources for the Future في أعقاب تقرير بالي، ثمّ بغزو الفضاء في أعقاب إطلاق أول قمرٍ صناعي سوفياتي "سبوتنيك الأول". وفي الآن ذاته، ودائمًا مُقادًا بتقدّم العلوم والتقنيات، ومُحفّزًا بالتقرير الشهير لفانيفار بوش، اجتمع الكونغرس الأميركي وتمّ إنشاء "لجنة عام 2000، ضمن إطار "أكاديمية الآداب والعلوم"، والتي جمع دانيال بيل أعمالها "نحو عام 2000 " في عددٍ خاصّ من مجلة **ديدالوس**  *Dædalus (*صيف 1967 وفي الوقت نفسه، رأت النور "جمعية المستقبل العالمية" World Future Society (1966 ، والتي سرعان ما جمعت عددًا كبيرًا من الشخصيات المهتمّة بشأن المستقبل، وهي جدّ متباينةٍ في ما بينها.(9)

وفي فرنسا، انبثق الاستشراف منذ أواخر خمسينيات القرن العشرين، بدافعٍ من غاستون بيرجي الذي وضّح المصطلح في مقال "العلوم الإنسانية والتوقّع"بتأكيده أنه-حتى ذلك الحين، "]كانت[ الإجراءات المتّخذة )تعتمد( على القياس أو تقوم على أساس الاستنباط"، إ لا أنّ هذه الطرائق كانت جزءًا من موقفٍ متطلّعٍ إلى الوراء لم يكن يمكن تبريره سوى خلال فترةٍ من الاستمرارية والاستقرار. وقد أكّد أنه، في المقابل، وعلى اعتبار أننا ندخل فترةً من التغيّات والتصدّعات، فينبغي علينا "إنشاء أبحاثٍ استشرافية Prospectives... إلى جنب التخصّصات المتطلّعة إلى الوراء ) Rétrospectives (". أمّا المحرّض الآخر على هذا الجهد الفكري فهو بلا منازعٍ برتران دو جوفنيل، والذي صاغ مفهوم "فوتوريبلFuturibles (لفظٌ مستحدث مركّب من "مستقبلات" Futurs و"ممكنة" Possibles، وهو أيضًا مؤلّف كتابٍ تأسيسي بعنوان **فنّ الافتراض**، والذي إن كان لا يستخدم مصطلح "الاستشراف"، فهو يمثّل مرافعةً مهمةً من أجل التفكير على المدى الطويل في الآن نفسه الذي يناضل فيه كي لا يبقى هذا التفكير الاستشرافي حكرًا على الدولة. وكان كلٌّ من بيرجي ودو جوفنيل تحرّكهما انشغالاتٌ ذات طبيعةٍ إنسانية ومجتمعية. (10)

أما "المراصد" التي تّم إنشاؤها في العديد من المجالات فهي حسب المستشرف الفرنسي هوغ دوجوفنيل(11) غير كافية...، حيث تقتصر في أغلب الأوقات على تجميع البيانات بشأن الظواهر القابلة للقياس في ضوء الإحصاءات الكلاسيكية. ولذلك غالبًا ما تتجاهل الأخذ في الاعتبار ما نعدّه في بعض الأحيان "المتغيّرات الرخوة"؛ أي تلك المتغيّرات المتعلّقة بالقِيَم، والمعتقدات، والسلوكيات، والتي غالبًا ما تؤدّي، على الرغم من ذلك، دورًا أكبر بكثيرٍ مما تعتقده "المقاربات التكميمية". ومن مزايا الاستشرافيين أنهم يتمسّكون بأخذ هذه الظواهر الاجتماعية في الاعتبار، وهي التي غالبًا ما يجري إهمالها. وخلافًا لهذه المراصد التي تجمع البيانات بشأن الماضي، تذهب "اليقظة الاستشرافية" إلى أبعد من ذلك؛ فهي تروم بالفعل، على غرار برج المراقبة بالسفينة، تنبيه القبطان إلى التطوّرات التي تتبين علاماتها الاستباقية. (12)

والتوقع للمدى البعيد هو جوهر عملية اليقظة لأنه الوحيد الذي يحول دون ارتكاب خطأ اسمه "الغفلة"، وتصبح اليقظة مفهوما استراتيجيا عندما توظف لصالح الاستشراف وصناعة الغد(13)، كما يمكن بناء نظمٍ لليقظة الاستراتيجية من خلال التأمل في تجارب الدول التي سبقت ولكن أيضا من خلال حفز الكوادر التي تملك قدرات في التفكير على محاكاة تلك التجارب ليس من زاوية الاقتباس فقط ولكن الإبداع أيضا. وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى التجربة الكندية في مجال مراصد الدراسات الاستراتيجية، وإلى التجربة الكورية الجنوبية في مجال معاهد دراسات التنمية. (14)

تعد الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال الدراسات المستقبلية، ليس من خلال هيئات حكومية فقط بل من خلال مؤسسات بحثية تسميها دبابات الفكر ((Think Tanks، كما استحوذت على معظمها في العالم حسب ما بينته دراسة "ماك غان" (Mc Gann) عن هذه المراكز إلى غاية سنة 2007 عن وجود 5080 منها 1776 في الولايات المتحدة وحدها، ولم تحظى دول العالم العربي بأي مركز من هذا النوع في دراسته بالنظر إلى الشروط التي وضعها لإدراج مؤسسة ما ضمن هذا الصنف من المؤسسات. نجد أيضا فرنسا التي ما فتئت تطور مدرستها في الاستشراف بمناهجها وأدواتها البحثية وبرامجها المعلوماتية. (15)

لقد قيل عن الأمريكيين أن لديهم قدرة لاستشراف المستقبل وصناعته وليس فقط للكشف عنه تفوق الخمسين سنة، ولديهم القدرة على جعل تفوقهم العسكري على أي جيش في العالم يزيد عن العشر سنوات والاستمرار في التفوق ما لم تتمكن أيّ من الدول الأخرى من استباق التطور واستحداث مستقبل لها خارج إطار السيناريو الأمريكي أو سيناريو حلفائها...أما إذا حدث العكس فستسير تلك الدول قدما نحو الأمام وتتخلص بذلك من سيطرة القوى الكبرى. (16)

إن مفهوم "التقدم" الذي هو المقدمة الأولى لإدراك مشروع البناء ينبغي ألا يرتكز منهجيا على التقليد أو المقارنة...، إنما على أساس ابتكار الرؤية الذاتية المنطلقة مما تملك الدولة من تراث فكري وسياسي في هذا المجال، قبل أي تفكير آخر في القدرات والامكانيات. (17)

**ثانيا: واقع الجهود العربية الفردية والجماعية**

لا يوجد رصيدٌ كبير من الدراسات المستقبلية العربية، بل إنها تظلّ محدودةً، وكثيرًا ما يجرى إنتاجها في فتراتٍ متقطّعة. وقد ظهرت البدايات الأولى منها في سبعينيات القرن العشرين، في شكل دراسات ذات طبيعة إستراتيجية تركّز في تطوير العمل العربي المشترك، وجرى إعداد معظمها تحت رعاية المنظمات التابعة لجامعة الدول العربية. ومنذ أوائل الثمانينيات، جرى تنفيذ عدد من تلك الدراسات، بعضها من خلال خبرات فردية، وبعضها الآخر من خلال فريقٍ واسع من الباحثين تحت إشراف مؤسساتٍ أهلية أو حكومية.

وعلى الرغم من محدودية الدراسات المستقبلية العربية وافتقارها إلى التراكم، فقد أنتجت جملةً من المخرجات العلمية والمجتمعية والثقافية. ثمّ على الرغم من أنّ تلك المخرجات هي نتاج عددٍ واسع من العوامل والمتغيرات، فإنّ الأبعاد المعرفية والمنهجية تُعَدُّ ضمن العوامل الأكثر تأثيرا فيها، وهو ما يستدعي قراءة تأثير تلك الأبعاد، وتداعياتها على المخرجات النهائية والكلّية للدراسات المستقبلية العربية. (18)

شهدت المرحلة السابقة تنفيذ عددٍ من الدراسات العربية الموجهة نحو المستقبل، بعضها جرى تنفيذه

بجهد فردي، وبعضها الآخر جرى بجهد جماعي، ومنها ما اعتمد على الخبرة والحدس، ومنها ما التزم

المناهج الكمّية، وبعضها راعى جوانب الشمول والعمق والتزام الجوانب المنهجية والإجرائية المتّبعة في

مثل هذه الدراسات، وبعضها الآخر لم يراعِ ذلك. (19)

1. **الجهود الفردية:**

تندرج الكثير من الدراسات العربية التي تتّجه نحو المستقبل، والتي قام بها أفراد، في إطار الدراسات

التي يغلب عليها الجانب الانطباعي أو الاهتمام ببناء رؤيةٍ مستقبلية معيّنة. والقليل منها هو الذي

استهدف استشراف المستقبل، انطلاقًا من تحليل الواقع للوصول إلى بناء مسارات وبدائل محتملة ومتوقّعة، ومنها دراستان اتّسمتا بالقدرة الفائقة على التوقّع.

تمثّلت أولى الدراستين بدراسة حامد ربيع التي سعت لاستشراف مستقبل الإسلام بين القوى الدولية

خلال القرن الحادي والعشرين، انطلاقًا من تساؤل رئيس هو: هل يستطيع الإسلام أن يرتفع إلى مصافّ

القوى الدولية؟ وهل تستطيع القوة الإسلامية بما تمثّله من خصائص وما تعانيه من نقائص أن تصير

إحدى مصادر القوة التي تتحكّم في صنع القرار السياسي الدولي في العالم المعاصر؟(20)

وفي عُقب تحليل ربيع للوضع الدولي الراهن لكلّ من النظام الدولي والقوة الإسلامية، انتهى إلى أنّ الرُّبع الأخير من القرن العشرين يمثّل أرضًا خصبةً لجعل الإطار الحضاري الإسلامي قوَّةً قادرةً على أن تتحكّم في التوازن الدولي، وأنّ الإسلام هو الطرف المُعدّ للتصدّي لظاهرة الاستعمار الجديد، غير أنّ هذا الدور مرتبطٌ بعددٍ من المتطلّبات، هي: إعادة البناء الأيديولوجي، والفصل بين الإسلام بوصفه ظاهرةً قوميةً والإسلام بوصفه دعوةً عالميةً، وتخطّي عدم التجانس الداخلي، وفرض تنظيم إقليمي.

اتّسم التحليل الذي قدّمه ربيع بالقدرة على توقّع بعض الحوادث، ومن ذلك توقّعه قيام ثورات في الدول العربية. فقد قال إنّ "ثورة الخميني ليست إلا البداية في حركات الرفض الإسلامية )...( والثورات القادمة )...( والقلاقل قائمة على قدمٍ وساق ليس في مصر، بل وفي السعودية". ويقول بوضوحٍ شديد كأنه يشير إلى ثورات الربيع العربي وما بُنيَ عليه من أخلاقيات: "إنّ موجات العنف ليست وحدها هي المعبّرة عن حقيقة ثورة الرفض، هناك فكرٌ خلّق يتفاعل، وهناك إراداتٌ قوية تتماسك، وعلى كلّ محلّلٍ أن يعترف بأنّ حركة التغيير تمتدّ إلى جميع أجزاء العالم الإسلامي، بما في ذلك أجزاء الجمهورية الروسية"**.** وبالفعل فقد تحقّق توقّع ربيع، واستحال عنوان كتابه **ثورة القرن الواحد والعشرين،** من خلال ثورات الربيع العربي، واقعًا في العقد الأول من هذا القرن.(21)

وتتمثّل الدراسة الثانية بدراسة لمايكل هدسون عن "الدولة والمجتمع والشرعية"**،** وقد انتهت إلى اقتراح ثلاثة سيناريوهات مختلفة للعقد المقبل )التسعينيات(، هي: "الوضع الراهن" )الاستمرار(، و"حقبة الاضطراب"، و"حقبة الشرعية". وكلّ سيناريو من هذه السيناريوهات يقوم على تقديمٍ مخالف لعوامل داخلية وخارجية، غير أنها تدور حول مفهوم الشرعية. ويهمّنا استعراض الفرضيات التي يقوم عليها سيناريو الاضطراب، لأنّ ما جرى في المنطقة العربية منذ أوائل عام 2011 قريبٌ ممّا تضمنه هذا السيناريو.

يرتكز سيناريو "حقبة الاضطراب" على إخفاق الدولة في كسْب الشرعية في نظر المجتمع؛ إذ إنّ نموّ الدولة نفسُها في بُعدها البيروقراطي يكون مسؤولً عن تنامي النفور منها. فالبيروقراطية "المتبرجزة" تولّد الإحباط، والعجز عن بلوغ الغاية يولّد الاستياء، والقهر الشامل يولّد الخراب، والسياسة العقيمة تُفاقم القلق وتُضرّ بالمصالح وتولّد الاحتجاج، والعناصر المسيّسة في المجتمع التي يستمر استبعادها من السُلطة تتحدّى حقّ النظام في أن يحكم، إضافةً إلى أنّ المدى الذي تُعَدّ فيه الأنظمة الحاكمة عميلةً" لقوى خارجية تمارس سياسات "إمبرياليةً جديدةً" سوف يضعف شرعيتها. وهكذا، فإنّ الدولة الشمولية الطاغية والبدائية تُحدث نهوضًا للمعارضة، غير أنّ المعارضة لا تكون عامّةً أو متماسكةً بما فيه الكفاية للوصول إلى عقد اجتماعي جديد، أو خلق أوضاع جديدة.(22)

وفي هذا السيناريو بإمكاننا أن نتصور أنماطًا متنوّعةً تراوح بين الحكومة شبة الشمولية والفوضى. ففي الدول الأصغر والأكثر تقليديةً، قد تسود "ملكية الاستخبارات"؛ إذ يتزايد اعتماد العائلات الحاكمة على خدمات الأمن لضمان الاستقرار. أمّا بشأن الدول الكبرى، فقد نكون أمام أحد ثلاثة نماذج، هي نموذج: البيروقراطية السلطوية التي تولّد نوعًا من المؤيّدين من أصحاب المصالح الذين يتنازعون مع من يرغب في الاستيلاء على السُلطة، ونموذج السلطوية - الشعبية، بوجود حاكمٍ يسعى لخلق شرعية جماهيرية من خلال أيديولوجية تعبئة يغلب عليها طابع الإسلام السياسي أو العروبة، ونموذج سمّه هنتنغتون "الحرس الامبراطوري"؛ أي الحكم الذي تتوالى عليه زمرة عسكرية يستولي كلّ منها على السُلطة بقوَّة السلاح. فمن الممكن أن يعيد الحرس الإمبراطوري نفسه في دولةٍ مثل سورية، إنْ تمّ قلب النظام السلطوي - البيروقراطي، وحينئذٍ تقتتل الطوائف من داخل السُلطة وخارجها، وقد تكون المنطقة أو بعض دولها أمام "الخيار اللبناني أو الفوضى الشاملة".

ومن الطبيعي أنه يصعب التنبّؤ، بأيّ درجة من درجات الثقة، بما يمكن أن يحدث تحديدًا للأقطار العربية المختلفة في التسعينيات في إطار سيناريو "حقبة الاضطراب"، غير أنه لا يندر أن تشيع بين المراقبين الأنواع التالية من التكهنات: تفتّت السعودية إلى مكوناتها الجغرافية التاريخية، وبروز "قوس الأزمات الشيعي" الذي يضمّ إيران، والعراق، وشرق العربية السعودية، وشمال سورية ولبنان، وكذلك إقامة جمهورية إسلامية في مصر، وانقسام السودان إلى دولتين منفصلتين، وتقطيع أوصال ليبيا، وإنشاء دولة فلسطينية في الأردن، وانهيار الأنظمة التقليدية في المغرب وتونس... إلخ.

79

1. **الجهود الجماعية**

لتحديد الدراسات التي تندرج في هذا الإطار، وتتوافر فيها كلّ المعايير المتعارف عليها في الدراسات

المستقبلية أو جلّها، يعرض المستشرف ناصر الطويل مُجمل الدراسات التي تنتمي إلى هذه المجموعة، وفقًا للمعايير التالية:

- تنفيذ الدراسة من خلال فريق بحث جماعي يشمل عددًا كبيرًا من الباحثين.

- اتسام الدراسة بالشمول وعدم اقتصارها في التعامل مع موضوعها على بُعدٍ واحد، حتى في حال استهدافها استشراف مستقبل قضية واحدة أو قطاع بعينه.

- عدم اقتصار الدراسة على الجوانب الفنية والتكنولوجية، واشتمالها على الأبعاد السياسية والاجتماعية.

وقد تمّ الانتهاء إلى سبع دراسات تُمثّل الدراسات المستقبلية العربية التي تستوفي المعايير السابقة، وهي في جميع الأحوال تمثّل أغلب الدراسات الاستشرافية العربية التي جرى تنفيذها في الفترة السابقة، وتُعدّ عينةً ممثّلة لها؛ وهذه الدراسات هي:

-"استشراف النتائج السكانية والتنموية لاستراتيجيات بديلة للتنمية في مصر حتى سنة 2000 "

**(**EDCAS 2000": جرى تنفيذها خلال الفترة 1979 - 1982 ، من خلال جهاز تنظيم الأسرة والسكان في مصر.

-المستقبلات العربية البديلة": قام بتنفيذها منتدى العالم الثالث )مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة(، بدعمٍ من جامعة الأمم المتحدة، خلال الفترة 1980 - 1985

-مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات": نفّذها مركز دراسات الوحدة العربية خلال الفترة 1982 - 1989

- "مصر2020": جرى تنفيذها برعاية منتدى العالم الثالث.

-"مستقبل القرية المصرية": نفّذها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر، خلال الفترة 1984 - 1993

-رؤية استشرافية لمسارات التنمية في سوريا 2025 ": جرى تنفيذها خلال الفترة 1998 - 2005

-"مصر 2030" نفّذها مركز الدراسات المستقبلية التابع لمجلس الوزراء المصري في الفترة

.2011 - 2005

وفي هذا الصدد قدّم الأستاذ ناصر الطويل دراسته المنشورة في مجلة "استشراف" لسنة 2016 بعنوان: "تأثير الأبعاد المنهجية على الدراسات المستقبلية العربية في الحصيلة العلمية والمجتمعية" متضمنة للملاحظات التالية:

- من جهة الشمولية: تشتمل هذه الدراسات على خمس دراساتٍ ذات طبيعة شاملة وكلّية؛ بمعنى

أنها تدرس مآلات التحول في ظاهرةٍ ما، سواء تمثّلت هذه الظاهرة بدولة معيّنة "مصر 2020"، و"سورية 2025 "، و"مصر 2030 "، أو بمجتمع إقليمي )المستقبلات العربية البديلة، ومستقبل الوطن العربي)، في حين نجد دراسةً واحدةً تنتمي إلى ما يُعرف بالدراسات القطاعية، وهي التي تركّز في قطاعٍ بعينه )إيدكاس2000 (أمّا الدراسة الخامسة فتنتمي إلى الدراسات المستقبلية التي تتناول قضيةً محدّدةً )مستقبل القرية المصرية(.

- من جهة النطاق الجغرافي: نجد أنّ هذه الدراسات تتّسم بغلبة الطابع المصري، فمن إجمالي الدراسات السبع السابقة، تختص أربعٌ منها باستشراف الأوضاع في مصر، في حين تغطّي الدراستان الأخريان مجموع الدول العربية، ومن ناحية أخرى نجد دراسةً واحدةً تستشرف آفاق التنمية في سورية**.**

-من جهة التمويل: يغلب عليها سمة التمويل من المنظمات الإقليمية والدولية. فقد تولّت ثلاث منظمات تابعة للأمم المتحدة تمويل دراسات ثلاثٍ من هذه الدراسات تمويلً كليًا؛ إذ تكفّلت جامعة الأمم المتحدة بتمويل مشروع "المستقبلات العربية البديلة"، وموّل صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية دراسة "إيدكاس"، وموّل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة دراسة "سوريا "2025 ، وشارك البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في تمويل دراسة "مصر2020"، وشاركت منظماتٌ إقليمية عربية في تمويل عدد من تلك الدراسات. فقد ساهمت منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في تمويل دراسة "مستقبل الوطن العربي"، وشارك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تمويل كلّ من مشروعَيْ "مستقبل الوطن العربي"، و"مصر 2020"، واقتصر الدعم الرسمي على تمويل دراستين فحسب، هما "مستقبل القرية المصرية"، ومشروع "مصر 2030"، واقتصرت مساهمة الرأسمال العربي على مشاركة الأمير طلال بن عبد العزيز في تمويل مشروع مصر 2020"، ويُلاحظ غياب مشاركة رجال الأعمال، والشركات، والبنوك الوطنية، في تمويل الدراسات المستقبلية العربية، وخصوصًا في مصر التي جرى فيها تنفيذ جلّ تلك الدراسات. ويُلاحظ أيضًا ارتفاع مستوى مشاركة المنظمات الدولية والإقليمية في عملية التمويل.

- الجهات التنفيذية: انقسمت هذه الجهات إلى مؤسساتٍ أهلية، وأخرى حكومية. فقد جرى تنفيذ ثلاث دراسات )وهي الدراسات الكبيرة والشاملة( بمبادرةٍ من مؤسسات أهلية. وجاء تنفيذ دراستي "المستقبلات العربية البديلة"، و"مصر 2020 "، بمبادرةٍ من منتدى العالم الثالث )مكتب **14)** لم يتمكّن الباحث من الحصول على التقرير الرئيسي لدراسة "سوريا 2025 ". لهذا لن يتمّ إدراج هذه الدراسة في عملية التحليل، مع وجود قناعةٍ بأنها لا تختلف كثيرًا في منطلقاتها النظرية والمنهجية، ومسارها، ومخرجاتها عن بقية الدراسات المتعلّقة بموضع البحث.

8

وفي هذا دلالة على أن الكثير من الدول العربية ومن بينهم الجزائر لا تملك مشروعا سياسيا متكاملا... أي لا تملك برامج حقيقية يمكنها أن تكون في مستوى القدرات التي تملك، فلم يعد للساسة العرب القدرة على وضع أنفسهم أمام تحديات كبرى وإعلان استعدادهم للمحاسبة عليها بعد 10 أو 20 سنة من الآن. كل التحديات التي يطرحها أغلبهم هي من قبيل الأهداف الجزئية، البرامج الصغرى، محاولة تلبية ضرورات الحياة وحد أدنى من الكماليات التي لم تتحقق ولن تتحقق إن لم تُطرح ضمن إنجاز أكبر له علاقة بالمكانة التي يُريد شعبها أن تكون عليها بلاده في العقدين القادمين على الأقل، أي ضمن أي مجموعة من الدول يريد شعبها أن تكون..! (23) وعليه فالتقدم ينبغي أن يبنى انطلاقا من روح جديدة وقيم جديدة تحملها أجيال جديدة.. (24)

**ثالثا: صعوبات منهجية**

في ضوء التطوّر الذي مرّت به دراسات المستقبلات عبر الزمان معرفيًّا ومنهجيًا، أضحت هذه الدراسات تختلف جوهريًا عن دراسات الماضي والحاضر. فبينما تتساءل دراسات الماضي عن: ماذا حدث؟ ولماذا؟ تتساءل دراسات الحاضر عن: ماذا يحدث )الآن( ولماذا؟، وتتساءل – في المقابل – دراسات المستقبلات عن: ما الذي يمكن، أو يُحتمل، أو ينبغي أن يحدث في زمان مستقبلي محدد؟، ولاختلاف أسئلة دراسات المستقبلات عن سواها، لا يصحّ – علميًّا – القول: "إنّنا نستطيع دراسة المستقبل مثلما ندرس الماضي"، كما يؤكّد المستقبلي الأميركي بيتر بيشوب(25)**،** فكما أنّ أسئلة المستقبل هي غير أسئلة الماضي والحاضر، كذلك تكون أجوبتها – بالضرورة – مختلفة. (26)

أما عن الصعوبات المنهجية التي تعترض انتشار ثقافة الدراسات المستقبلية في الوطن العربي فتتجلى في تلخيص محمد إبراهيم منصور لها في مؤلَفه: "توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات والشروط" سنة 2016 كالآتي(27):

1. صعوبات ناجمة عن غياب الرؤية المستقبلية في بنية العقل العربي، وطغيان النظرة السلبية إلى المستقبل في ثقافتنا العربية..
2. صعوبات ناجمة عن ضعف الأساس النظري الذي تستند إليه الدراسات المستقبلية في التراث العربي. فالفكر العربي – في صيغته التراثية الموروثة وفي طبعاته المستجدة على السواء – مفتون بإعادة إنتاج الماضي أكثر مما هو مهموم بقراءة المستقبل، أو مشغول بإنتاجه وصناعته..
3. صعوبات ناجمة عن غياب التقاليد الديمقراطية للبحث العلمي العربي. فالدراسات المستقبلية تعول بالأساس على تقاليد ديمقراطية في البحث والعمل العلمي تكاد تكون مفقودة حتى الآن في الثقافة العلمية العربية، وهي تقاليد الفريق والعمل الجماعي والحوار والتبادل المعرفي والتسامح الفكري والسياسي، وقبول التعدد والاختلاف. وترتبط هذه التقاليد بوسائل وتقنيات للبحث ذات مضمون ديمقراطي تشاركي، حيث تعتمد على التكامل المعرفي والاعتماد المتبادل بين التخصصات العلمية المتعددة، في إطار اجتماعي وتعول على تقنيات تسمح بتوسيع المشاركة في الدراسة كورشات العمل وتقنية دلفي ودولاب المستقبل وبناء السيناريوهات وتحليل الاتجاهات وغيرها من أساليب وتقنيات البحث في المستقبل. وبفضل هذه التقاليد يمكن للباحثين في الدراسات المستقبلية الانفتاح على مدارس متنوعة علميا وفكريا وسياسيا وبفضلها أيضا يمكن كسر الدوائر المغلقة التي طبعت المشاريع العلمية في حقب سابقة.
4. صعوبات ناجمة عن قصور المعلومات والقيود المفروضة على تدفقها وتداولها وحرية الوصول إليها، وغياب أنظمة قانونية وتشريعية منظمة لتداول المعلومات وحمايتها، في الوقت الذي تحتاج فيه الدراسات المستقبلية وبناء السيناريوهات إلى إيجاد قاعدة معلومات لا تعاني من الحظر والقيود تحت أي سبب من الأسباب، وتؤمن للباحثين حقوقاً يقع على رأسها حق الوصول إلى المعلومات وتحريم حجبها ومنع تدفقها.
5. غياب الأطر المؤسسية المتخصصة في الدراسات المستقبلية وما هو موجود منها -على ندرته- مشغول بهموم "الحاضر" وقضاياه الضاغطة عن "المستقبل" وقضاياه املؤجلة. بعض هذه المؤسسات يعمل في إطار الجامعات والمعاهد العربية، والبعض الآخر – وهو نادر – يتبع الحكومات، والبعض الثالث مراكز تنتمي إلى منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويعزى غياب هذا النوع من المؤسسات البحثية إلى ضعف "الطلب" على "منتجاتها" من جانب الحكومات والشركات والمؤسسات والبرلمانات وغيرها من دوائر صنع القرار في الوطن العربي. هذا الطلب كان بمثابة القوة المحركة لظهور ونمو مراكز الدراسات المستقبلية في الغرب.

لا ريب أن الاهتمام المتزايد بالدراسات المستقبلية وانتشار ثقافتها مرهون بتطور الوعي لدى عامة الناس، وبأجندة من الاهتمامات التي تقوي فرص ازدهار تلك الثقافة وذيوعها وتغلغلها في المؤسسات والهيئات، وحتى تصبح ليس فقط "نمط تفكير مجتمعي سائد" وإنما أيضًا أسلوب حياة قائم. ويشير "منصور" إلى هذه الاهتمامات في الكتاب نفسه "إذا كان الهدف هو نشر ثقافة الدراسات المستقبلية عن طريق العمل على تأهيل وتفعيل القوة البحثية العربية، وتوسيع القاعدة العلمية فإن ذلك مشروع ضخم تناط مسئوليته بمؤسسات كبرى متخصصة في الدراسات المستقبلية توفر لأعضائها وللجماعة العلمية المنتسبة إليها كل ضمانات الحرية الأكاديمية المحفزة للإبداع والابتكار، ويكون ضمن أولوياتها رعاية وتشجيع الموهوبين والواعدين والمتميزين من الباحثين في الوطن العربي. ومثل تلك المؤسسات تحتاج إلى هياكل مرنة وفعالة وقيادات إدارية ذات رؤية متحررة من قيود البيروقراطية ومن عقلية الهيمنة والوصاية ومصادرة الإبداعات والأفكار الجديدة."(28)

**المراجع:**

1. محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية في الوطن العربي: الحال والمآل، القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2015، ص 12.
2. مازن الرمضاني، "دراسات المستقبلات: رؤية في إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف"، استشراف، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، 2016، ص 164.
3. نفسه
4. المرجع نفسه، ص 168
5. سليم قلالة، على جبهة الصراع الفكري، الجزائر: دار جسور، 2018، ص 92
6. المرجع نفسه، ص 150
7. المرجع نفسه، ص 83
8. محمد إبراهيم منصور، الدراسات المستقبلية في الوطن العربي: الحال والمآل ، ص 15
9. هوغ دوجوفنيل، الاستشراف والسياسة، استشراف، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، 2016، ص ص 10-11
10. نفسه
11. هو رئيس جمعية Futuribles International ، ورئيس تحرير مجلة *Futuribles* ، ومستشار دولي في الاستشراف والإستراتيجية، فرنسا.
12. هوغ دوجوفنيل، المرجع نفسه، ص 17
13. مصيطفى، صناعة الغد: مقالات في الاستشراف، الجزائر: دار جسور، 2013، ص 19
14. المرجع نفسه، ص 23
15. قلالة، قوة المستقبل، الجزائر: دار جسور، 2018، ص ص 40-41
16. المرجع نفسه، ص 43
17. المرجع نفسه، ص13
18. ناصر الطويل، تأثير الأبعاد المنهجية للدراسات المستقبلية العربية في الحصيلة العلمية والمجتمعية، استشراف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، 2016،

ص 75

1. نفسه
2. المرجع نفسه، ص ص 75-77
3. نفسه
4. نفسه
5. قلالة، على جبهة الصراع الفكري، ص 60
6. المرجع نفسه، ص 134
7. مازن الرمضاني، دراسات المستقبلات: رؤية في إشكاليات المفهوم ومقاربات التوظيف"، استشراف، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الأول، 2016، ص 186
8. ألفن توفلر، **صدمة المستقبل: المتغيرات في عالم الغد**، ترجمة محمد علي ناصف، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1974، ص 6
9. محمد إبراهيم منصور، توطين الدراسات المستقبلية في الثقافة العربية: الأهمية والصعوبات والشروط، مكتبة الإسكندرية، 2016، ص ص 50-51
10. المرجع نفسه، 54